ماكس ڤيبر والفِرَق الإسلامية (*)

مايكل كوك

بإمكاننا مقاربة موضوع هذه المقالة بطريقتين مختلفتين. ثمة استراتيجية مقصودة في وضعنا لأداة العطف بالطريقة التي وضعناها فيها في عنوان البحث. فالعطف هنا يعلل التوحيد بين كميتين. بإمكاننا بالطبع أنْ نبدأ باستحضار ماكس ڤيبر وأنْ ننتهي بعد ذلك بإخراجه من النص. وبين هذه الطريقة وتلك بالإمكان أيضاً وبحسب ما يحلو لنا التحدث عن الفرق الإسلامية. مثل هذا الخيار قد يبدو مغرياً لأنَّه يسمح لنا بإعادة استخدام هذه الأُطروحة في مناسبات أخرى تحت عناوين مختلفة: «كذا وكذا والإسلام»! أمّا الاستراتيجية البديلة وهي المستعملة هنا فإنها تفسر «أداة العطف» كما لو كانت لا تشير هنا إلى اقتطاع جزءٍ من إحدى الكميتين: بشكل عَرَضيٍّ فإنّ لهذه الفَرَضيّة حسنةً أخرى إذْ تتيح لنا الاختصار بشكل لا مثيل له!

إنّ المهمة الأساسية التي أُلقيت على عاتقي كانت البحث في كيفية استخدام ڤيبر لمفهوم «الفرقة» بالمقارنة أو بالتقابل مع استخدامه لمفهوم «الكنيسة» ومراقبة ذلك كلّه في السياق الإسلامي أي إلى أي مدى تستحق جماعات يعتبرها علماء مسلمون وبشكل آليّ فِرَقاً مثل هذه التسمية، وذلك بالمعنى الڤيبري الخاص لهذه الكلمة؟ وإذا لم يكن ذلك ممكناً فما هو تبرير هذا الانتفاء؟

لنبدأ المحاولة بتحديدٍ دقيق للفارق بين تصور ڤيبر للفرقة وتصوره للكنيسة والنقاط

(*) عن: W. Schluchter (ed.), Max Webers Sicht des Islam, Suhrkamp 1987.
والمقالة من ترجمة جورج كتورة.

الرئيسة تبدو لنا هنا كما يلي:

1 ـ **الانتماء**. الكنيسة ـ حسب ڤيبر ـ هي مؤسسة إلزامية، إنها تشمل المجتمع كله. وفي غالب الأحيان يكون الانتماء إليها انتماءً بالولادة. أما الفرقة فإن الانتماء إليها يكون اختيارياً وعبر الاختيار، كما لو كان ذلك انتماءً إلى هيئة [أخوية أو طريقة]؛ إذ يفترض ذلك حصول خيارٍ ـ يشارك فيه طرفان ـ خيارك وخيارها (خيار الشخص وخيار الجماعة القابلة)[1].

2 ـ بنية **السلطة**. تُعتبر الكنيسةُ تنظيماً تراتبياً. أمّا الفرقة وهي بخلاف الكنيسة فتُعتبر مساواتية. لذلك تعتبر الكنيسة حاملة ومؤتمنة ومدبِّرة لوظيفة كاريزماتية[2]. وهي لهذه الأسباب تكون محكومة من قِبَل جهاز كهنوتي محترف[3]. أمّا الفرقة فهي «جماعة مؤلفة من أشخاص متميزين كاريزماتياً بشكل فردي صرف»[4]. وهذا ما ينعكس أيضاً على بنية السلطة الداخلية: «وعن الفرقة المكتملة يتفرع مبدأ سلطة الجماعة المعصومة»[5]. الفارق وكما هو معترفٌ به فليس واضحاً ـ فالكنائس أو الجماعات السائدة قد يكون لها إلى حدٍّ ما صفات الجماعة[6]. وبإمكان الفرق أنْ تطور بعض الوظائف لتكون في خدمة المصالح الاقتصادية والتربوية[7]. ومع ذلك فإن ثمة مبدأً يظل واضحاً: «تصر الفِرقة على الإدارة الديموقراطية المباشرة» داخل الجماعة[8].

3 ـ **الطبيعة السياسية**. تتداخل الكنيسة وانطلاقاً من جوهرها مع المجتمع ككل، إلى درجة استحالة بقائها مؤسَّسةً غير سياسية. أما بخصوص الفرقة فإن «موقعها من السلطة السياسية فريدٌ من نوعه وهو غاية في الأهمية» ـ وإن يكن ذلك بطريقة سلبية. ذلك أنَّ الفرقة هي تشكيلٌ غير سياسي بل معاند للسياسة[9]. يعود ذلك بشكل أساسي إلى ما يلي: تريد الفرقة أنْ تأخذ كل الأمور على عاتقها. «فكل ما يقع خارجها لا يعنيها».

(1) ان السمة المميزة للمؤسسة، لا سيما الحالة التي ترى ان الفرد ينتمي للكنيسة التي يولد فيها، هي ما يميزها عن الفرقة التي تمتاز عنها بما يلي: إنها جمعية وهي لا تضم في جنباتها إلّا الذي يتميزون دينياً وبشكل شخصي:
Max Weber, Wirtschaft und Geselkraft; Grundrin der verstehenden Sogiologie
الطبعة الخامسة ـ توبنغن 1972، ص 30.
ولاحقاً سنختصر العنوان كما يلي: WUG وهو كتاب المعروف بالاقتصاد والمجتمع.

(2) WuG 693.

(3) مرجع سابق، 692.

(4) مرجع سابق، 693.

(5) مرجع سابق، 722.

(6) مرجع سابق، 277.

(7) مرجع سابق، 724.

(8) المرجع السابق، والصفحة السابقة.

(9) المرجع السابق، والصفحة السابقة.

ولذلك تبدو الفرقة أكثر ميلاً «للتسامح» و «لفصل الكنيسة عن الدولة»[1].
باختصار يقدم لنا ڤيبر الرسيمة التالية:

	الكنيسة	الفرقة
الانتماء	إلزام كامل	تطوعية اختيارية
بنية السلطة	تراتبية	جماعة
السياسية	فعّالة سياسياً	معارضة للسياسة أو لا سياسية

يقودنا ذلك إلى تمييز واضح. لكن وقبل أن نحاول استخدام هذه المعطيات على مادة تاريخية إسلامية علينا أن نؤكد أولاً أن ڤيبر لم يقدّم معطيات واضحة لتصنيف بُنى التنظيم الديني. وإذا ما صادفنا في العالم الواقعي مثل هذا التنظيم فقد يكون ذلك كنيسة أو فرقة أو قد يكون شيئاً آخر أيضاً ـ كأن يكونه سلطة كهنوتية. ثم إن ڤيبر من جهة ثانية لا يقدم لمفاهيمه التي يعتبرها مفاتيح أية تحديدات؟ إنه يعرض فقط الفوارق بين المفاهيم المتعددة. وفي إطار تحديد آخر للمفاهيم تصبح بعض المظاهر الأخرى لتصوراته عن الكنيسة والدولة أكثر بروزاً ـ وهذا ما نستنتجه حين يقارن بين «الكنيسة» وبين«السلطة الكهنوتية»[2]. ثالثاً لا يقدم ڤيبر في أي من أعماله صياغة يعرض فيها لتمييزه بين الكنيسة والفرقة. ولهذا فإن الرسيمات الثلاث التي قدمناها في بداية هذه المداخلة حول الأفكار المقترحة هي من ڤيبر فعلاً إلا أن جمعها وعرضها هو مني أنا. هذا ما يحمل في طياته شيئاً من عدم الطمأنينة. فهل نسيت شيئاً؟ أو هل أقمت الحدود بين التحديدات المفهومية وبين المعطيات التجريبية بشكل خاطىء؟ وهل أخطأت الهدف في إقامة العلاقة بين العناصر الثلاثة التي تناولتها أعلاه؟ أو هل أوّلتُها بشكل خاطىء؟

لتأويلها مجدداً سأحاول الآن العودة إلى المعيار الأول على لائحتي: الانتماء. يؤكد ڤيبر على حرية العضوية في الفرقة. أيعني ذلك التأكيد بأن الجماعة الدينية المغلقة ليست فرقة؟ منطقياً ليس لدينا أي خيار آخر؛ ومع ذلك فإنّ ڤيبر قد أعطى ودون أنْ يعير المسألة اهتماماً يذكر «فرقاً» هندية مثلاً على «الفِرق» المغلقة ذات النمو الداخلي[3]. علينا إذن أن لا نعتبر حرية الانتماء ضرورة، بل علينا أن نؤولها باعتبارها مَعْلماً ثانوياً ـ إنها

(1) مرجع سابق، 725.
(2) مرجع سابق، 692.
(3) مرجع سابق، 235.

تشكل تمظهراً ثانوياً لشيءٍ آخر أكثر جوهرية. وبالفعل فإننا نلمح لدى ڤيبر شيئاً من هذا القبيل، حين يوضح بأنّ الفرقة تعتمد «ضرورة على توافق أعضائها. عليها أن تفعل ذلك، لأنها تشكل ارستقراطي: إنها جمعية من المتميزين دينياً بشكل كلي، وهي تكون لهم كلياً أيضاً»(1). وإذا كان الانتماء عاملاً حاسماً في التحديد، وأن تكون الجماعة قائمة على الاختيار ـ علينا أن ننتمي إليها لأننا من القلة التي تنتمي لهذا الداخل ـ عندها هل يكون بإمكاننا أن نعتبر طائفة الدروز المغلقة والقائلة بالتقمص فرقةً بالمفهوم الڤيبري للكلمة؟ هنا يبقينا ڤيبر في الغموض.

وثمة اعتراض عام يمكننا أن نثيره هنا بوجه ما يقدم ڤيبر من تمايزات. انطلاقاً من عدم تحديده لمقولاته علينا أن نفترض أنّ مفاهيمه التي تبدو عامة قد تم تجريدها بشكل غير كامل من الترابط أو من المحيط الذي تتواجد فيه. أما، وانطلاقاً من طبيعة الأمور فإن المفاهيم لا تُستَلّ وفي العادة إلاّ من دراسة بعض الظواهر الخاصة. إن تصور ڤيبر «للجماعة الرئيسية» هو على ما يظهر نتيجة اهتمامه بدراسة الكنيسة المسيحية. وبغياب تحديد شكلي علينا أن نعبر عنها وانطلاقاً من المعنى بالصيغة التالية: الاتجاهات الرئيسية في الأديان هي «شيءٌ يشابه الكنيسة المسيحية». وهكذا على ما يبدو يتوافق تصور ڤيبر للفرقة مع اهتمامه ببعض الجماعات البروتستانتية المنشقّة منذ وقتٍ مبكر، مثل الفرقة المعمدانية(2). بالنسبة لڤيبر إذاً، الفرقة هي «شيءٌ من قبيل المعمدانيين». هنا يبدو أنه ليس ممنوعاً أن تكون لمفاهيم ڤيبر العامة أصول خاصة، وأن يكون موقع هذه الأصول، ولهذه الأسباب في أوروبا، وهذا ما لا يطبعها بأي طابع خاص. إلا أنّ المسألة المطروحة هنا هي في إمكانية النجاح لدى استخدام هذه المفاهيم الحرجة في عملية التعميم بتحريرها من خصوصية ارتباطها بأصولها. أما في حالة الإجابة بالنفي، فعندها ربما وجدنا خلف هذه العمومية الظاهرة بعض المقدمات الكامنة التاريخية والخفية. علينا فيما بعد الرجوع إلى مثل هذه الحالات.

إن ما يقوم به ڤيبر، يجعل الحذر إزاء هذه التمييزات المضللة واجباً. فهل تساعدنا هذه بشكلٍ ما حين نريد الإقدام للخروج من أدغال ما هو تجريبي. علينا أن ننتظر لنرى.

لننظر أولاً كيف استخدم ڤيبر تمييزاته هذه في السياق الإسلامي ـ وبقدر ما يقوم هو

(1) مرجع سابق، 721. الفرقة عبارة عن جماعةٍ مرئية من القديسين يصار الى طرد الجربى من وسطها. اما الكنيسة وبخلاف الفرقة فإنها تحوي الصالحين وغير الصالحين.

(2) المعمدانيون هم بنظر ڤيبر فرقة بـ «المعنى النموذجي» في علم الاجتماع الڤيبري. (WuG 721).

بذلك[1].

في إحدى النقاط يبدو ڤيبر واضحاً؛ علينا أن نتحدث عن «كنيسة» (= جماعة، اتجاه رئيسي أو سائد، أرثوذكسية) إسلامية بكل معنى الكلمة[2]. وفي الوقت نفسه نجد في الإسلام فرقاً، حتى لو لم يرد ذلك إلاّ في بعض الملاحظات الجانبية. يتحدث ڤيبر عن أنصار المهدي في السودان باعتبارهم فرقة[3]. وعَرَضا أيضاً يتحدث عن «بعض السمات الثقافية» لدى «بعض الفرق المخالفة» في الإسلام، ولكن دون أن يحددها بنوع من التقريب[4]. ولكن هل الشيعة فرقة (أو فِرَق)؟ ثمة فقرة تعطي الانطباع بأنهم فعلاً كذلك: وبمناسبة شرحه لمعنى القانون، يعطي ڤيبر ملاحظة عن خصوصية الشيعة... لاسيما غُلاة الشيعة[5]. لكنه وفي مناسبة أخرى يقول الأمر بشكل مغايرٍ متحدثاً عن الإسلام الشيعي كما لو كان كنيسة[6]. فما هو أمر (الفِرَق) المخالفة الأخرى في الإسلام كالخوارج مثلاً؟ وڤيبر على حدٍّ علمي لم يشر للخوارج في مؤلّفاته.

ماذا نستفيد من هذه الفقرة؟ بإمكاننا أن نطرح السؤال المتعلق باعتبار الإسلام السني كنيسة بالمعنى الڤيبري للكلمة جانباً، فبالنسبة له بالذات وكما رأينا، لم يكن ذلك موضع شك[7]، انطلاقاً مما (أوردْنا)، نرى صعوبةً في التوصل لاستخراج موقفٍ موزونٍ من مسألة الفرق في الإسلام. فڤيبر كان متأكداً من وجود الفِرَق في الإسلام، إلا أنَّه لم يقدّم لذلك تحديدات وافية.

إذا أردنا انطلاقاً من تمييز ڤيبر القيام بدراسة فحصية فإننا سرعان ما سنصطدم بسوء تفاهم بين ما يقدّمه هو من تصوُّر عن الفرقة وعن المجموعات التي قد يعبّر عنها عالمٌ مسلمٌ باستخدامه لتعبير «فرقة». والمجموعات هذه تُعتبر في الكثير من الحالات، إن لم يكن في غالبها، مجموعات شديدة التسيُّس. إنّ ديانة (النبي) محمد وكما يقول ڤيبر

(1) بالنسبة لماسيلي ربما كنت احياناً ضحية الفهرسة المفيدة لكتاب ڤيبر المشار اليه، الاقتصاد والمجتمع، علماً ان هذه الفهرسة لم تنته بعد.

(2) «كنائس بهذا المعنى نجدها خارج المسيحية وبكل دلالتها في الاسلام وفي البوذية تحت شكل اللاوية...»، مرجع سابق 693.

(3) مرجع سابق، ص359. عن العلاقة مع المهدية ومع الفرق الاسلامية الاخرى أذكر هنا ان Nehemia Levtzion قد لفت نظري لهذه الفقرة.

(4) WuG 311.

(5) WuG 476. اشار هنا الى ان الترجمة الانكليزية قد تحدثت في مكان آخر عن «فرق شيعية» اما النص الالماني فلم يتحدث سوى عن «الشيعة» (WuG 278).

(6) مرجع سابق، 722.

(7) تعتبر هذه المشكلة بالطبع المعيار الثاني عند ڤيبر، إنه بنية السلطة.

هي «ديانة تقوم على توجهات سياسية منذ البداية»[1]. وأما الممارسة السياسية التي تضفي عليها القداسة فهي تشكل المجال الكلاسيكي لتحديد المعنى الخاص بالفرقة في الإسلام ـ وهنا نشأت أيضاً الانقسامات الأكثر استمرارية وعمقاً. من هذا المنطلق تعتبر الفرق بمفهوم العالِم المسلم غير الفرق بالمعنى الڤيبري للكلمة ـ فالتمييز الڤيبري يبتعد عن المَعْلَم الوحيد الذي يرتبط بالانقسام الديني في الإسلام. هل كان ڤيبر واعياً لهذه النتيجة أم أنه قصد ذلك فعلاً؟ أُرجّح الإجابة بالنفي. فالفقرة التي يتحدث فيها عن المهدية وعن الفرق الأخرى يتناول تحديداً عقيدة «الجهاد»[2]. أما الاحتجاج الآخر الذي تنطوي عليه فرضيات ڤيبر السابقة، فهو أن تحديده لمفهوم الفرقة لا ينطبق بشكل صحيح على الإسلام الشيعي، حتى لو تركنا مسألة السياسة. انطلاقاً من المعيار الذي وضعناه عن العضوية، بإمكاننا ربما كشف بعض الأمور المرتبطة بالشيعة. بشكل عام لا يعتبر الانتماء إلى جماعةٍ شيعيةٍ حرّاً بشكلٍ واضح كما قد يكون بالنسبة لمجموعات إسلامية من هذا النوع (ودون ما حاجةٍ للتساؤل ومن حيث الممارسة كان للانتماء الحر وجود ملحوظ في العصر الإسلامي المبكر أكثر مما حدث لاحقاً)[3]. وهناك أيضاً الوعي المتفوق بالذات عند النخبة وهذا ما يُلحقُهُ ڤيبر بالفرقة، أي الشعور بأنّ الفرقة مكوّنة من جماعة يتم اختيارهم وإنّ هذا الشعور يتضمن تعبيراً عن الفكر الشيعي (ومع ذلك فإننا لا نجد الدلالة عينها عند الشعب الإيراني وكما يعيش ذلك منذ القرن السادس عشر بالشكل الذي نجدها فيه عند أقليات الشيعية). أما المسألة الفعلية فهي المطروحة في المعيار الثاني، أي في بنية السلطة. فإذا كان للإسلام السني ربما، الميزة التي تتميز بها الجماعة حتى يعتبر كنيسةً بالمعنى المقنع الذي أراده ڤيبر، فإنّ الإسلام الشيعي يمتلك بالمقابل نزعةً أكبر نحو التراتبية إلى حدّ يقل فيه اقتناعنا باعتباره فرقة أو فرقاً بالمعنى الڤيبري أيضاً. هنا نجد الكثير من كاريزما الوظيفة والمزيد من احترام الشخصيات ـ سواء أكانوا أئمة، من أهل البيت أو علماء، (ملالي). انطلاقاً من هذا المعيار فإنّ الإسلام الشيعي يمتاز أكثر من الإسلام السني بميلٍ للتمأسس بحيث يُحْسَبُ في صفّ الكنيسة بالمعنى الڤيبري للكلمة.

بذلك يبقى الخوارج فقط من أكثر المرشحين أملاً بأن يكونوا في صلب مفهوم الفرقة

(1) WuG 271.

(2) مرجع سابق، 359.

(3) بامكاننا الزعم ان الفرقة الڤيبرية الحق لا وجود لها إلا ابان سيرورة نشوئها. قابل مع كاريزما.

في الإسلام وبالمعنى الڤيبري. هنا أيضاً لا بد لنا من ترك معيار الموقف السياسي جانباً. بهذا التحديد نجد أن مفهوم ڤيبر وفي علاقته بالخوارج هو الأكثر جدوى. بخصوص العضوية نجد عند فرق الخوارج علامات على سمة الخيار في الانتماء والعضوية في الجماعة[1]، وعدا ذلك نجد أيضاً تقاطعات مع تصورات المنشقين المسيحيين عن الجماعة الطهورية[2].

انطلاقاً من بنية السلطة تمتاز فرق الخوارج بميزات الجماعة والتي تظهر في ازدرائهم لكاريزما منصب الإمامة وصولاً إلى شدة تسيُّسهم الذي يمكن عنده لهذه المجموعات الخارجية أن تُعتبر بحقٍّ فِرقةً بالمفهوم الڤيبري.

ماذا يمكننا الاستفادة من هذه الحصيلة؟ قبل كل شيء يظل الاستنتاج أنّ التمييزات التي أقامها ڤيبر بين الكنيسة والفرقة، لا تفيدنا كثيراً في فهم المسألة في السياق الإسلامي.

إنّ المقولات الڤيبرية لا تنطبق على الظاهرة الإسلامية. فلماذا كان الأمر هكذا؟

من الفائدة بمكان أنْ نعود هنا مرةً أخرى إلى حالة الخوارج وإلى ما يمكن أن تكون عليه هذه الحالة بنظر ڤيبر. لقد سبق ورأينا أنّ التوجه السياسي عند جماعات الخوارج هو ما يجعلهم بنظره غير مستحقين لتعريفهم كفرقة. إلاّ أنّ تصور ڤيبر يقوم على اعتبار عدم ارتباط فرقةٍ ما بالسياسة نتيجةً لرغبتها في التحرر من المجتمع المحيط بها. مثل هذا التحرر لم يكن من السهل الوصول إليه في أوروبا إبان القرن السادس عشر؛ وبالفعل فقد ذهبت بعض الفرق إلى ما هو أبعد من ذلك مؤْثرةً ترك أوروبا نهائياً. ومع ذلك فإن التصور الخاص عن الفرقة هو تصور للفرقة التي تحاول أن تجد لنفسها حيزاً معيناً خارج مجتمعٍ لا تنسجم معه. أما الشروط التي وجدت فيها جماعات الخوارج لنفسها شكلاً معيناً في الإسلام المبكر فقد كانت من نمط مختلف. ثمة عوامل متعددة أثّرت جميعها في تركيب جماعة معينة، وفي أن تحرر هذه الجماعة نفسها جسدياً من مجتمعٍ وجدت فيه نفسها ومن الناحية الدينية غريبةً عنه، وفي أن تقود حياتها السياسية الخاصة بها بنفسها وغالب الأحيان بمواجهةٍ مع حكّام المجتمع الذي انسحبت منه. بكلماتٍ أخرى وإذا ما أخذنا بوجهة نظر ڤيبر، وهي أنّ الهدف الأساسي عند الفرقة هو التحلل من

(1) قابل مع وجهة النظر التي يمثلها بعض الخوارج، من أنّ الاطفال لا يعتبرون أعضاء في الجماعة إلا بعد بلوغهم سن الرشد وبعد دعوتهم للدخول في الإسلام؛ الأشعري، مقالات الاسلاميين، طبعة ريتر فيسبادن، 1963، ص 93.

(2) قابل مع عقيدة الخوارج العامة بوجوب اخراج العاصي من الجماعة (مرجع سابق 86)، ووجوب امتحان المرشح للدخول في فرقة الازارقة من الخوارج (مرجع سابق 86 ـ 87)؛ قابل مع ڤيبر WuG 722.

المجتمع القائم، عندها يتعلق السؤال بالاستراتيجيا المشروطة تاريخياً، فهل تحقق الفرقة ذلك عبر اختبائها في الداخل أو عبر تحقيق حيّزٍ خاصّ بها في الخارج، أي هل يتحقق الهدف عبر رفض الممارسة السياسية القائمة أو عبر قبولها[1]. ما نلمسُهُ هنا هو الإطلالة على المقدمات التاريخية الخفية الكامنة خلف علم الاجتماع الذي وضعه ڤيبر، وهذا ما أشرنا إليه أعلاه، ثمة مَعْلَم يختص بالتاريخ الأوروبي قد جرى تجاوزه وهماً وإدخاله في صلب المفهوم.

بإمكاننا الآن متابعة البحث، وتعديل تمييز ڤيبر على ضوء هذه المعرفة، وعبر ذلك وضع المقولات الڤيبرية بتوافق أكثر تناسباً مع الحقائق المتعلقة بالخوارج. لكنّ ذلك يعني إعادة بناء أفكار ڤيبر لا استخدامها. فهل تستحق مفاهيم ڤيبر العناء الذي يحملنا على إعادة بنائها؟ بالنسبة لما نحن بصدده، أي بالنسبة للنقاش حول الموضوع الذي نعالج، أرى أن جوابي سيكون بالنفي. إنَّ ڤيبر لم يكن كما هو ظاهر، على حق، والأفضل أيضاً القول إنه لم يكن على باطل، وبالتالي فإننا لا نستطيع أن نستخدم أفكاره نقطة انطلاق لمعالجة المحاولة التي نقوم بها، وهي فهم المجموعات الخاصة التي نعرِّفها بأنها فرق إسلامية.

(1) ثمة جماعات اسلامية سعت ايضاً لإيجاد حيّز مكاني لها سواء في الداخل أم في الخارج. الشيعة الإمامية على سبيل المثال. لكن لا بد من ايضاح ذلك تاريخياً.